الفصل الخامس

نموذج التوازن الجزئي للتجارة الدولية
A Partial Equilibrium Model of International Trade

نموذج التجارة القياسي هو نموذج للتوازن العام يسلط الضوء على كيفية الترابط بين أسواق كل من السلع وعوامل الإنتاج. يصعب بناء مكونات هذا النموذج الأساسية: حد إمكانيات الإنتاج ومنحنيات سواء المجتمع، ومن المحير جدا كذلك تعقب كل روابط نموذج التوازن العام في عالم متعدد السلع والعوامل. لأجل تحليل التجارة لسلعة لا تشكل جزءا كبيرا من إجمالي التجارة، ومن ثم ذات تأثير محدود على باقي الاقتصاد؛ من المفيد استخدام أسلوب للتوازن الجزئي؛ نظرا لأن مكوناته من منحنيات الطلب والعرض في السوق الواحد مألوفة أكثر وعملية.

تحتوي الرسوم البيانية (a) و(b) في الشكل رقم (١, ٥) على منحنيات الطلب والعرض المحلية للسلعة X في البلدين، A وB. في غياب التجارة (autarky) يكون سعر السلعة X، مقاسا بالسلع الأخرى أو بمقياس آخر مثل الدولار أو البيزو، أعلى في الدولة A منه في الدولة B؛ لذلك عند حدوث التجارة تقوم B بتصدير هذه السلعة مقابل حزمة من الواردات من A. في حالة الدولتين، يأتي الطلب العالمي على واردات X من الطلب الزائد في A. منحنى الطلب على الواردات، D_m، هو الخط المشتق في الجزء وسط الشكل رقم (١, ٥)؛ القاطع هو

سعر الاكتفاء الذاتي للدولة A، وعند أسعار أقل من P_A يكون الطلب العالمي على الواردات هو المسافة الأفقية بين منحنيي الطلب والعرض المحليين للدولة A. عرض الصادرات العالمي للسلعة X يساوي فائض العرض فيB، ويمكن رسمه في الشكل رقم (٥,١) لكل الأسعار الواقعة فوق سعر الدولة B قبل التجارة. عند النقطة E الطلب العالمي يساوي العرض العالمي، والسعر المناظر لتلك النقطة، P_W، هو توازن مستقر.

يمكن تعريف الحالة الخاصة والمهمة لدولة صغيرة جداً بحيث لا تؤثر في الأسعار العالمية من خلال تجارتها في الأسواق العالمية من خلال أسلوب التوازن الجزئي. تواجه الدولة الصغيرة منحنى عرض واردات تام المرونة، وكذلك منحنى طلب على الصادرات تام المرونة (الشكل رقم ٥,٢). من الآن فصاعداً، سوف يستخدم مصطلح الدولة الصغيرة بهذا المعنى الدقيق وبدون علامات اقتباس. الأهمية الاقتصادية لافتراض الدولة الصغيرة أوضح بشكل كبير في الشكل رقم (٥,١) عنه في نموذج التوازن العام، حيث الدولة الصغيرة هي التي تواجه منحنى خطي للعرض المقابل لباقي العالم. يميل نموذج الدولتين إلى تسليط الضوء على الحالات التي تكون فيها كلتا الدولتين مؤثرة في الأسعار، لكن في عالم به حوالى ٢٠٠ دولة يكون افتراض الدولة الصغيرة مفيداً بسبب أنه في معظم الأسواق يكون معظم الدول صغيرة بهذا المعنى الفني للمصطلح[1].

---

(١) في عام ٢٠٠٧ ضمت الأمم المتمردة ١٩٢ عضوا، لكن ليست كل الوحدات الداخلة في التجارة أعضاء في الأمم المتحدة (فمثلا هونغ كونغ وتايوان ليستا أعضاء في الأمم المتحدة لكنها وحدات بارزة لأغراض الرسوم الجمركية، بينما المقاطعات المنفصلة مثل ترانديستز في مولدوفيا أو أبخازيا في جورجيا يمكنها العمل ككيانات تجارية منفصلة). وفي المقابل، فإن بعض أعضاء الأمم المتحدة يكوّن جزءا من كيانات موحدة لأغراض التجارة، مثلا: الاتحاد الأوروبي يمثل أعضاءه في المفاوضات التجارية.

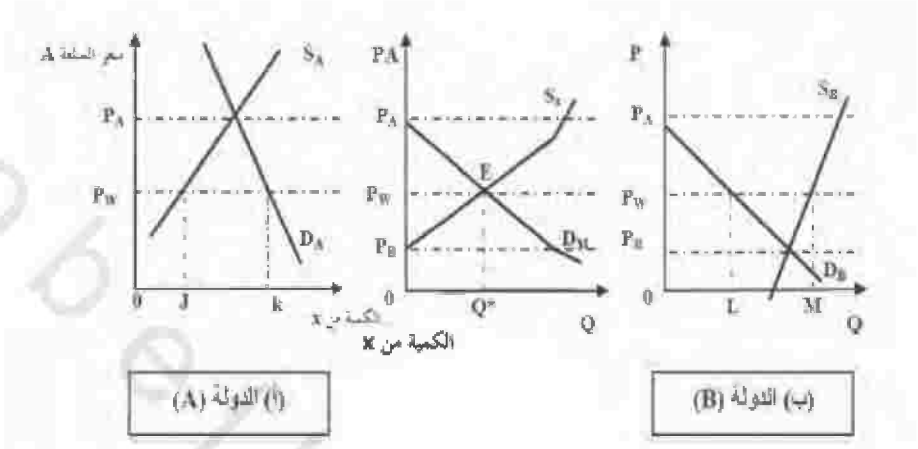

الشكل رقم (١ , ٥). تحديد السعر العالمي.

ملاحظة: عند النقطة E يكون السعر التوازن P_W وكمية التبادل التجاري هي *OQ، وهي كمية واردات الدولة A (الكميةJK) وكمية صادرات الدولة B (الكمية LM). لاحظ أنه عند الأسعار التي تفوق P_A فإن كلتا الدولتين سوف تكون مصدرة وعند الأسعار التي تقل عن P_B سوف تكون مستوردة – هذه الأسعار تكون خارج المدى المناسب إذا كانت الدولة B هي باقي العالم.

من مساوئ منهج التوازن الجزئي هو أننا لا نعرف ما هو أساس منحنيات الطلب والعرض، وهو ما يصعب عملية التنبؤ بانتقال هذه المنحنيات الناشئ عن تغيرات أساسية. والأكثر أهمية من ذلك، أن النموذج الجزئي يهمل التأثيرات غير المباشرة للتغيرات في أسعار السلع. على سبيل المثال، في الشكل رقم (١ , ٥أ)؛ ما الذي يحدث لعوامل الإنتاج في الدولة A والتي لم تعد تستخدم في إنتاج X، كيف يؤثر ذلك في أسعار العوامل وهل التغيرات في أسعار العامل لها آثار راجعة على انتقال منحنى عرض X؟ إذا كانت تجارة الدولة في السلع الأخرى متوازنة قبل البدء في تجارة X، فالدولة A الآن لديها عجز تجاري يجب معالجته بطريقة ما. كيف ستتأثر

الصادرات أو الأنشطة غير الداخلة في التبادل التجاري بالتغيرات في أسعار العوامل أو في شروط التبادل التجاري؟ إغفال الآثار غير المباشرة يمكن أن يكون أمرا تافها إذا كان حجم النشاط X صغيرا وتأثيره على أسواق العوامل أو على الميزان التجاري ضئيلاً، لكن تأثيرات التوازن العام سوف تكون دائما موجودة.

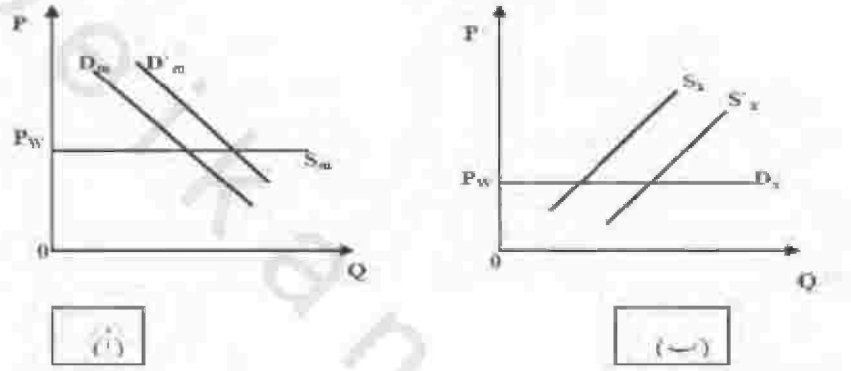

الشكل رقم (٢, ٥). منحنيات الطلب والعرض لواردات وصادرات دولة صغيرة.

ملاحظة: في الدولة الصغيرة التغير في الطلب على الواردات (مثلا: من D_M إلى D'_M) أو في عرض الصادرات (مثلا: من S_x إلى S'_x) ليس له تأثير على السعر.

إحدى ميزات منهج التوازن الجزئي هي أنه يلقي الضوء على توزيع المكاسب من التجارة داخل الدولة. في الشكل رقم (١, ٥)، يشعر كل من المستهلكين والمنتجين في الدولة المستوردة بتأثير انخفاض سعر X. يدفع المستهلكون لسلعة X مبالغا أقل لنفس الكميات التي كانوا يشترونها في وضع الاكتفاء الذاتي (autarky)، وبالإضافة لذلك يمكنهم الآن شراء وحدات أكثر عند سعر أقل، هذه المكاسب يمكن تمثيلها من خلال التغير في المساحة بين خط السعر ومنحنى الطلب المحلي، أي: زيادة في ***فائض المستهلك***. يتلقى منتجو السلعة X إيرادات أقل لكل

وحدة مباعة وسوف يقللون من الإنتاج بسبب أن تكاليف الإنتاج الحدية الآن أعلى من السعر؛ هذه التأثيرات يمكن تمثيلها من خلال الانخفاض في المساحة بين خط السعر ومنحنى العرض المحلي، أي انخفاض في ***فائض المنتج***.

يعطي الشكل رقم (٥,٣) طريقة بديلة لعرض النتائج الأساسية حول المكاسب من التجارة. بسبب حتمية العواقب التوزيعية، أي تقييم للمكاسب الناجمة عن التجارة يعتمد على مقارنات المنفعة الشخصية أو على إمكانية التعويض المقطوع.

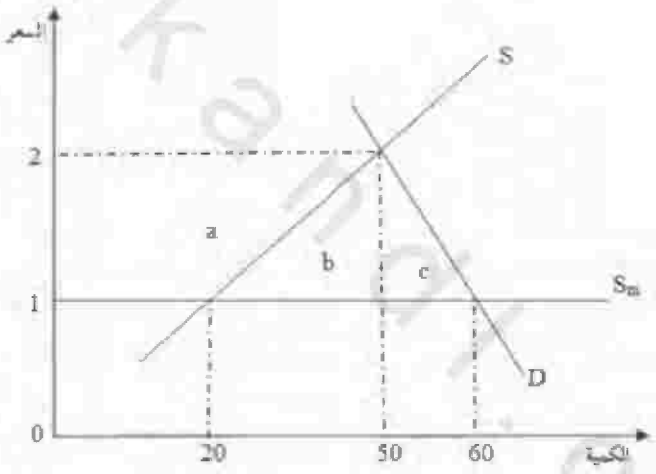

الشكل رقم (٥,٣). تأثير التجارة على رفاهية المستهلكين والمنتجين (دولة صغيرة).

في الشكل رقم (٥,٣)، سوف تكون هناك مكاسب من التجارة إذا أعطيت كل وحدة وزنا متساويا، وفي هذه الحالة فإن الزيادة في فائض المستهلك تفوق الانخفاض في فائض المنتج. ازداد فائض المستهلك بمقدار المساحات (c+b+a)

بينما انخفض فائض المنتج بمقدار المساحة (a)، وبالتالي يكون صافي العائد مساويا للمساحة (c+b). وكما في نموذج التوازن العام يتألف صافي العائد من جزأين. أولا، الفائدة من التخصص في الإنتاج واستيراد تلك الوحدات من السلعة التي يكون السعر العالمي لها أقل من التكلفة الحدية المحلية، ويقاس ذلك بالمثلث b. ثانياً، الفائدة الناتجة من إمكانية استهلاك وحدات من السلعة المستوردة والتي يقيمها المستهلكون بما يفوق السعر العالمي لكن بأقل من السعر المحلي قبل التجارة، ويقاس ذلك بالمثلث c.

إحدى الميزات الرئيسة لمنهج التوازن الجزئي هو أنه يمكن قياس التأثيرات الرفاهية، المبينة في الفقرتين السابقتين، إذا علم كل من: سعر وإنتاج ما قبل التجارة (Q_A وP_A)، السعر العالمي (P_W)، ومرونات الطلب والعرض. هذه المتطلبات من البيانات ليست شاقة جداً، وقد استخدم هذا المنهج كثيرًا لتقدير المكاسب الرفاهية من تحرير التجارة. الشكل رقم (٥,٣) يعرض مثالا عدديا بسيطا. افترض أنه في عدم وجود تجارة: يباع القميص مقابل قطعتين من الموز، ويتم إنتاج واستهلاك ٥٠ قميصا، وأن مرونة الطلب تساوي -٤.٠ ومرونة العرض تساوي ١,٢. السعر العالمي هو موزة واحدة للقميص ودخول الدولة في السوق العالمي لن يؤثر على أسعار القمصان، أي أنها دولة صغيرة (يكون S_m أفقيا). الانخفاض في السعر من سعر الاكتفاء الذاتي (٢) إلى السعر العالمي (١) يعود بالفائدة للمستهلكين وبالضرر على منتجي القمصان. في الشكل رقم (٥,٣)، a=٣٥، وb=١٥، وc= ٥، وبالتالي يكسب المستهلكون ٥٥ ويخسر المنتجون ٣٥؛ تعتمد الوحدات على الطريقة التي يقاس بها السعر، بالموز في هذه الحالة، لكن يمكن أن يكون القياس بـ 'كل السلع الأخرى' أو بالنقود. بإعطاء

أوزان متساوية لوحدة فائض المستهلك ووحدة فائض المنتج، يكون صافي المكسب من التجارة هو ٢٠ قطعة موز.

تشمل النتائج التوزيعية للرفاهية مستهلكين ومنتجين يشكلون مجموعات مختلفة ولكنها متداخلة؛ بعض مستهلكي القمصان في هذا المثال قد يكونون عاملين في صناعة القمصان، لكن ليس غالبيتهم. وهكذا فإن أي تقييم لصافي الفوائد من التجارة يستلزم مقارنة المنفعة الشخصية بين الأفراد. من الوهلة الأولى، وكتخمين بسيط وعملي، فالوزن المتساوي أو التصويت بناء على صوت واحد لكل دولار لهو مبدأ جذاب، ولكن مجادلات السياسات التجارية غالباً ما تركز بالتحديد على مسألة ما إذا كان هذا المبدأ هو الأفضل دائماً.

هناك جوانب توزيعية أخرى للتجارة. في الفصل السابق، سلط تحليل منحنى العرض المقابل الضوء على طبيعة الناتج الصفري لتحديد الأسعار العالمية النسبية، لذلك فالخلافات محتملة بين الدول حول توزيع المكاسب من التجارة. سيتناول الفصل التالي تحليل التوزيع الوظيفي للدخل، أي: توزيع مكاسب التجارة بين ملاك عوامل الإنتاج، مثل العمال والرأسماليين وملاك الأراضي.